

أيام الرواق ... للأستاذ محمد محمد المدني

—•••—

الرواق العباسي هو أشهر أروقة الجامع الأزهر ، وكان الأستاذ الامام عبد عبيد بن رضاء الله ، يلقى فيه دروسه التاريخية التي هي من مفاخر الأزهر ، وقد شهد الرواق في الأيام للامنية القريبة مناقشات الرسائل الفقهية التي تقدم بها طلاب الأستاذية من كلية الشريعة ، وكانت هيئة الامتحان برئاسة فضيلة الأستاذ الامام المراغي التي انتهت هذه الفرصة ليلقى على الأزهرين أنفع الدروس ، وضرب لهم أحسن الأمثال ، فأشبهه اليلة بالبرحة !

شفاك الله يا صاحب « الرسالة » ، وألبسك ثياب الصحة ضافية ، وأداك من هذا المرض عافية سافية كما يتمنى لك أصدقاؤك ومحبوك !

في مثل هذه الأيام من العام الماضي ، كنت تكتب ، وكنا نكتب معك عن « فقهاء بيزنطة » الذين شغلوا الناس عما يجدي من العلم النافع ، والفقه الفيد ، بالجدال في الحراب والشيطان وفائدة الأرباب ، كما شغلهم من قبل في زر الهامة : « أيترو أم يُضنى » ، وفي شعر الذقن أُمحني أم يُعنى ، وفي قبور الموتى : أتسوي بالأرض أم تقام !

وكنت نأسف ، وكنا نأسف معك ، على الواقع الذي يكسف البصر ، ويرمض للفتواد ، ويشير للظنون ، من أن أحداً من هؤلاء السادة لم يضم إلى المكتبة الإسلامية — على كثرة

واستخدام تلك القوانين لصنع موجودات جديدة على النماذج والأساليب التي في الطبيعة ... وعدم التفتة والدهول حتى لا يرى نهار اليوم كنهار أمس ... فلا يكون الزمان عندنا يوماً مكرراً مملولاً ، ولا يكون إحساسنا بالحياة واحداً في مراحل عمر الفرد وعمر الجماعة ، فإن ذلك إحساس جسدي فقط بالحياة ... ووراءه إحساس فكري وروحي عند من لم يخلص الفكر في الكون ... أولئك الذين يرون كل يوم جديداً ... ثم يسبقون الحياة والزمن ... ثم يموتون ليولدوا مرة ثانية من بطن الدنيا ليروا مشاهد أخرى جديدة ... فإن العالم لا يبنى أمده عند رؤية النفس والأرض والنجوم

وإن الذي صنع هذا المعجب الذي نراه ، لا بد قد صنع غيره لا نراه
عبد المتعم ضيوف

ما أرغموها عليه من رسالتهم — سقراً واحداً يشرح للناس عبقرية هذا الدين ، وفلسفة تشريعهم ، ووجوه إصلاحه ، وأسباب خلوه ، على ضوء العلم للكاشف ، ونظام التأليف الحديث !
فلينك الآن كنت معافاً طليقاً ، لم يعقدك هذا المعاند

الكريه ، تشهد معنا « أيام الرواق » !

إذن رأيت فقهاء من غير الطراز الذي أثار بالنقد قلقك ، وأسأل باللوم والتعريب بيانك ، ورأيت الأزهر يكتب صفحة خالدة سوف تسجل في تاريخه العلمي ببيضاء ناصعة ، وسوف يتحدث عنها الأبناء والأحفاد كما يتحدث نحن عن صفحات الفخار في ماضينا المجيد !

لم يكن الإمام المراغي في هذه الأيام رئيس هيئة الامتحان بحسب ، ولو أراد ذلك واكتفى به لمرت هذه الأيام كما تمر غيرها من أيام الأزهر ، لا تلتفت نظراً ولا تثير عبراً ، ولكنه أراد أن ينهزها فرصة يضرب فيها للأزهريين جميعاً أروع الأمثال في شتى نواحي العلم والفقه والتأليف والإفصاح !

قرأبناء وهو يناقش رسالة « للنسخ » يأخذ على صاحبها أنه نقد أيام مسلم الأصفهاني نقداً صراً ، وتمصّب عليه تمصّباً ظاهراً ، لأنه هدم فكرته ، ووصل إلى أنها باطلة بالدليل العلمي الواضح ، ولكن لأنه يخالف جمهور العلماء وأكثرية المفسرين القائلين بوجود للنسخ في القرآن

وجه الأستاذ الأكبر هنا درساً نجح أن يلتفت إليه الأزهريون وأن ينتقموا به ، فإنه قال للطلاب : لقد كنت قاسياً على أبي مسلم في غير ذنب جناه ، ولا شطط صار إليه ، فإن هؤلاء الذين قالوا بالنسخ في القرآن مثلوا له بآيات بلغت عدتها عشرين آية ، نجاء للفخر الرازي وناقشهم في تسع منها أو ثمان فظهر له أنها لا يفتني أن تمد من باب للنسخ ، فإذا جاء أبو مسلم وتقص بقية المشركين ميئناً بالدليل والبرهان ما صار إليه ، أليكون مستحقاً لهذا اللوم اللينيف ، وكيف تحرمون على أبي مسلم ما تبيحون للفخر الرازي ؟

ورأينا الأستاذ الأكبر في مناقشته لرسالة الزكاة ، ثم في مناقشته لرسالة الحجر ، مثال العالم الذي درس نظم للمعاملات دراسة موضوعية واقية ، وأدركها إدراكاً صحيحاً ، فأصبح بصيراً بكل ما حوله ، لا يُخادع ، ولا يُضالط فيه .

نجلى هذا للمنى صرة في رسالة الزكاة ، فقد أراد الطالب

هكذا أورد الأستاذ الأكبر سؤاله وانحأ لا يكتفئه غموض ،
جلياً لا يحيط به لبس ولا تعقيد ، ولكنه مع ذلك كان حريصاً
على ألا تنسب إليه هذه الفكرة ، على أنها أمر قد بُت فيه وفرغ
منه ؛ ولكن على أنها سؤال قابل للمناقشة والبحث ، ولذلك
قال للطلاب : إنى سائل فقط ، ولست قائلًا بهذه الفكرة ،
ولا مقترحاً الأخذ بها ، ولا مشيراً بتشريع فيها !

ومسألة أخرى في رسالة الطلاق ، عرض لها الأستاذ
الأكبر ، وشرحها شرحاً وافياً ، ذلك أنه ورد في الصحيحين
أن الطلاق الثلاث في لفظ واحد كان سيئاً في وقوع طلقة واحدة
فقط على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي خلافة الصديق
رضي الله عنه ، وفي صدر من خلافة عمر ، ثم قال عمر رضي الله عنه :
إن للناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه
عليهم ، فأمضاء . فهل لمرء بوصفه إماماً للمسلمين أن يشرع
ما لم يشرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ هل له أن يبطل
سببية معتبرة شرعاً ويضع موضعها سببية أخرى ؟ وكيف
ذلك مع أن الحكم بسببية سيئة من الصيغ في استنباع أمر ما
مما اختص به الشارع دون سواه ؟

يقول الأستاذ الأكبر : إن عمر لم يبطل سيئاً ، ولم يضع
سيئاً ، وإنما رأى مصلحة في أن يمنع الناس من بعض ما أصبح لهم
من قبل ، ذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً في لفظ واحد
لم يلحقها بذلك إلا طلقة واحدة يباح للزوج معها أن يراجعها
ما دامت في عدتها ، ويباح له أن يتزوج بها مرة ثانية إذا خرجت
من هذه العدة بدون أن تنكح زوجاً غيره ؛ فكل ما فعله عمر أنه
منع الأزواج من هذا الحق الذي كان مباحاً لهم ، فأصبح الزوج
لا يستطيع أن يراجع زوجته من هذا الطلاق وهي في عدتها ؛
وأصبح لا يستطيع أن يعقد عليها إذا خرجت من عدتها إلا بعد
أن تزوج سواء وبطلتها ، وإنما منهم من ذلك لمصلحة رآها .
ومن للقرار أنه يجوز للحاكم أن يمنع الناس من شيء كان مباحاً لهم
من قبل إذا كان لصالح للعام مصلحة في ذلك

هكذا قرر الأستاذ الأكبر المسألة على هذا الوجه ، وفيها
بعد ذلك وجه آخر لم يعرض له فضيلته هنا ، ولعله عرض له
في مذكرة قانون الطلاق سنة ١٩٢٨

أنت يعتبر (البسكوت) من جنس الحوالات بالديون ،
فسأله الأستاذ الأكبر : هل تحققت في هذه الأوراق شروط
الحوالة بالدين من رضا المحال والمحال عليه ، حتى تكون حوالة
صحيحة ؟ ثم أقاض في شرح اقتصادي تاريخي لنظام التعامل
بالورق قديماً وحديثاً جئني به المسألة للمامين ، وضرب بهذه
المسألة الوافية أحسن الأمثال لن يرد أن يصل إلى استنباط
قفه جيد مستقيم !

ومجلى هذا المعنى مرة أخرى في رسالة الحجر ، فقد قرر
للطالب أن قانون المجالس الحسينية قد أخذ بمبدأ معين ، فأنكر
عليه الأستاذ الأكبر ذلك ، وسأله عن مرجعه الذي اعتمد عليه
في تقريره ، فظهر أنه اعتمد على سؤال شفوي وجهه إلى أحد
المعارفين بنظام المجالس الحسينية واطمأن إلى جوابه ! وهنا أتى
الأستاذ الأكبر درساً عاماً في الأمانة العلمية ، وما يجب على
الباحث من التحري وطول الصبر والأناة حتى لا يقع في مثل
هذا الخطأ الكبير !

وقد أثار الأستاذ الأكبر في مناقشته لرسالة الطلاق
مسألتين تستوقفان النظر ، وتستحقان البحث والدرس
١٠ إحداهما : أن الطالب كان يقرر أن الشريعة الإسلامية إنما
أعطت حق الطلاق للرجل دون المرأة ، لأن الرجل أسمى من المرأة
تصرفاً وأرجح عقلاً ، وأقدر هل أن يحسن استعمال هذا الحق
فيصمو به عن مواطن البسب ومواقع الهوى والنرض

فقال له الأستاذ الأكبر وهو يحاوره : إننا أولاً لم نجرب
المرأة لنعرف إن كانت تستطيع أن تحسن استعمال هذا الحق
لوأعطى لها أولاً تستطيع ، ولكننا إذا نظرنا إلى الرجل وجدناه
قد أساء استعمال هذا الحق إساءة أصبحت مضرب الأمثال ،
فهو يقسم بالطلاق حين يبيع ويشترى ، ويقسم به حين يمزج
مع أمحابه ، ويقسم به حين يلعب النرد ، ويقسم به في كل فاته
من الأمر ، فإذا كانت العلة تدور حول إحسان استعمال هذا
الحق أو إساءته ، فما هو الرجل قد أساء ، فهل لنا أن نتزجر
منه هذا الحق لنضعه في يد القاضي ؟ وحينئذ لا يجوز للزوج
أن يطلق زوجته إلا أمامه ، فنكفل بذلك مصلحة الرجل والمرأة
مسا ، ونجعل بذلك رباط الأسرة في يد أمين بعيد عن الهوى ،
خالٍ من النرض ، قدير على التدبير والنظر والموازنة والحكم العادل !